ما بعد حلب.. حروب المدن

اللاذقية- عبد المنعم علي عيسى

ما سجّلته الأحداث في الأسبوع الفائت يشير إلى حالة ترد قصوى وغير مسبوقة في العلاقة بين واشنطن وموسكو على الأراضي السورية فقد أعلنت الإدارة الأميركية ٣/ ١٠/ ٢٠١٦ عن وقف جميع قنوات الاتصال القائمة مع العاصمة الروسية فيما يخص الأزمة السورية ومن ثم أعلنت على لسان مارك تورنر المتحدث باسم خارجيتها ٥/ ١٠/ ٢٠١٦ أنها تتدارس «كل الاحتمالات السياسية والعسكرية والاستخباراتية والاقتصادية للتعامل مع الأزمة السورية». أرادت الولايات المتحدة العودة بالأزمة السورية من بوابة حلب إلى نقطة الصفر أو بمعنى أدق إلى مناخات الأيام العشرة التي أعقبت اتهام واشنطن لدمشق باستخدام السلاح الكيميائي في الغوطة الشرقية ٢١/ ٨/ ٢٠١٣ التي أفضت إلى الاتفاق الكيميائي السوري برعاية روسية ١٤/ ٩/ ٢٠١٣، والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو ما الذي تريده الولايات المتحدة للخروج من هذه المناخات؟

يشير وقف واشنطن لقنواتها مع موسكو إلى رجحان كفة «الصقور» في البنتاغون على كفة «البواشق» في الخارجية إلا أنه يحمل في طياته بعداً آخر فواشنطن باتت ترى (وتحضر نفسها) إن إعلان الجيش السوري لبسط سيطرته على كامل حلب قد بات أمراً واقعاً وهي لا تريد أن يحدث أمراً على هذه الدرجة من الأهمية في الوقت الذي تنشط فيه ديبلوماسيتها مع الروس الأمر الذي يمثل إحراجاً لها أمام حلفائها وكذلك يشير إلى عجز السياسة الذي ينجم عن سوء إدارة القدرات لتحقيق مكاسب معينة ولا أدل على ذلك من تصريحات دي ميستورا يوم الجمعة ٧/ ١٠/ ٢٠١٦ التي اقترح فيها على الفصائل المسلحة في حلب الشرقية الانسحاب منها بعد أن أعرب عن استعداده لمرافقتهم إلى ملاذات آمنة، فالمبعوث الأممي يدار بدرجة كبيرة من الولايات المتحدة وهو لم يقل ما قاله إلا بضوء أخضر أميركي ولربما كان الفرنسيون أنفسهم قد وصلوا إلى القناعات نفسها وهو ما انعكس في مشروع القرار الذي تقدموا به (مع الإسبان) إلى مجلس الأمن بالتزامن مع مشروع قرار روسي وإن كانت بعض القضايا الخلافية قد أدت إلى نسف المشروعين ٨/ ١٠/ ٢٠١٦ إلا أن اللافت في الأمر كان في تصويت مصر لمصلحة مشروع القرار الروسي.

بعد أن فقدت طبخة صواريخ ستينغر نكهتها التي لم تدم أكثر من يوم واحد اختيرت برلين هذه المرة للتصعيد، فقد أصدر مركز الدراسات الألماني مساء ٤/ ١٠/ ٢٠١٦ تقريراً تفصيلياً على درجة عالية من الأهمية وهو يشير إلى إمكانية قيام حلف الناتو باستهداف مواقع مهمة للجيش السوري (مطارات، غرف عمليات، استهداف قيادات ميدانية) واللافت في الأمر أن التقرير يذكر أدق التفاصيل في الخطة الموضوعة.

تزامن التقرير الألماني مع تقرير نشرته الواشنطن بوست في اليوم نفسه ٤/ ١٠/ ٢٠١٦ وهو يحمل المعطيات نفسها إلا أن نظرة متأنية للوقائع ترجح صعوبة أن تقدم الولايات المتحدة على عمل عسكري «جنوني» من هذا النوع فهو من جهة لا يملك المبررات القانونية للقيام به «كان جون كيري في حديثه المسرب ٢٢/ ٩/ ٢٠١٦ مع المعارضة السورية قد ركز على هذه الناحية» ومن جهة أخرى فإن الذهاب في هذا المسار سوف يفضي إلى مواجهة حتمية مع الروس في سورية، لكن وعلى الرغم من ذلك فإن طريقة تعاطي موسكو مع تلك التقارير التي توحي وكأنها حاصلة غداً لا محالة تجبر المتابع على التفكير بطريقة أخرى مغايرة وإعطاء هذه الأخيرة شيئاً من الجدية، فاللافت في الأمر هو ذهاب الروس نحو تصعيد بالتأكيد لم يكن الغرب يتوقع وصوله إلى الحدود التي وصل إليها فقد أعلنت وزارة الدفاع الروسية ٧/ ١٠/ ٢٠١٦ بتصريح لا لبس فيه: «إن صواريخ إس إس ٣٠٠ سوف تقوم بإسقاط الطائرات الأميركية المغيرة على مواقع الجيش السوري» وهذه التصريحات كانت قد تزامنت مع حشود عسكرية روسية في المنطقة غير مسبوقة، ففي غضون الأيام العشرة الأخيرة تم الإعلان عن دخول حاملة الطائرات (أميرال كوزنتيسوف) ومن ثم دخول مدمرتين حاملتين لصواريخ كاليبر الاستراتيجية بالتزامن مع الإعلان عن نشر بطاريتي صواريخ إس إس ٣٠٠ في نسختها الرابعة الأحدث التي تتمتع بنظام راداري يبلغ مداه ٢٠٠ كم وهي قادرة على إسقاط الصواريخ- كما الطائرات- عن بعد ١٥٠ كم، ليتوج ذلك كله تصديق مجلس الدوما الروسي ٧/ ١٠/ ٢٠١٦ على قرار يسمح بنشر قوة جوية روسية في سورية بشكل دائم بعد أن كان البلدان قد قاما بتوقيع الاتفاق ذي الصلة في ٢٦/ ٨/ ٢٠١٦.

المشكلة في نوع كهذا من السيناريوهات أنه ما إن ظهر إلى العلن وأصبح واقعاً فهو لا يندثر أو تزول آثاره حتى ولو تم التراجع عنه فالسهم الذي يخرج من القوس لن يستطيع العودة إليه بالتأكيد فأن تذهب قوة عظمى إلى إثارة سيناريوهات كهذه (حتى ولو لم يكن ذلك عبر قنوات رسمية) ثم تضطر إلى التراجع عنها لأي اعتبارات كانت (والأخطر إذا ما اضطرت إلى التراجع عبر تهديد قوة أخرى) فذاك أمر من الصعب أن يمر مرور الكرام ولسوف تكون له تداعياته على العلاقة بين القوتين العظميين وعلى الداخل السوري أيضاً والخشية هي أن نكون أمام صراع قد تحوّل إلى صراع إرادات كذلك الذي كان يحكم القوتين على امتداد الحرب الباردة (١٩٤٩- ١٩٨٩) والذي كان يمثل الدافع «الخفي» على الدوام لجميع الصراعات أو الأزمات التي لا تملك المبررات الاقتصادية أو السياسية لقيامها أو احتدامها والراجح أن الأرضية السياسية لقيام هذا الصراع قد باتت متوافرة، فروسيا ساعية بشكل واضح نحو استعادة أمجادها السابقة وهو قرار لا تراجع فيه كما يبدو وهي تصرّ على أن تكون دولة كبرى مهابة الجانب وباعتراف غربي أيضاً، في حين أن الاستراتيجيا الأميركية تبدو أكثر صدامية من تلك التي كانت سائدة في الستينيات أو السبعينيات فنظرية «الانسحاب» التي أرساها باراك أوباما والمرشحة للاستمرار من بعده والتي تعني طي المظلة الأميركية عن كثير من الدول أو الأنظمة التي كانت تحميها لا تعني إطلاقاً التراجع ولربما يمكن إضاءتها عبر نظرية زبينغو بريجنسكي الجديدة التي يرى فيها أن على الولايات المتحدة أن تعمل على تنظيم عمل روسيا والصين وقوى إقليمية ومن ثم سد الفراغ الحاصل نتيجة الانسحابات الأميركية وإلزامهم بإنجاز ما هو مطلوب منهم أميركياً، وتلك بالتأكيد نظرية صدامية سوف تلقى رد وداً صدامية من أطراف عدة.

ميدانياً معركة حلب في خواتيمها والقوى الفاعلة في الأزمة السورية جميعها تنتظر الإعلان عنها ولربما تلك فرصة سانحة لكي تعيد المعارضة السورية حساباتها من جديد وأن تعترف فعلياً بأنها تعرضت للتضليل وهي تقول ذلك مواربة. ظهر ذلك في رد رئيس الائتلاف المعارض أنس العبدة على اقتراح دي ميستورا السابق الذكر ٧/ ١٠/ ٢٠١٦ عندما شن (العبدة) هجوماً شرساً على المبعوث الأممي في الوقت الذي كان يقصد في هجومه الولايات المتحدة إلا أن ضيق اليد قد أدى إلى استهداف دي ميستورا الذي لا حول له ولا قوة وتلك بالتأكيد «فشة خلق» أكثر منها مواقف سياسية فاعلة أو منفعلة بما يجري، ولمن يريد أن يرى الصورة التي يرسمها المشهد السوري الراهن فإن ذلك يظهر حالة رجحان فاقعة لكفة الجيش والدولة السوريين وفي ظل ذلك يجب أن تتحمل المعارضة السورية مسؤوليتها التاريخية فتذهب نحو تسوية تحقن الدماء وتوقف الدمار فأن تخرج لفعل أمر أو لتحقيق شيء ويثبت أنك غير أهل لما خرجت إليه أو أن الظروف غير سانحة لذلك الخروج وتستمر في التعامي عن فهم الحقائق فأنت من دون أدنى شك تتحمل مسؤولية إراقة الدماء وكل هذا الدمار.

وفي الشمال السوري توغلت القوات التركية لمسافة ٣٠ كم في ريف حلب الشمالي وقد أضحت على مسافة ٥٠ كم من حلب إلا أن ذلك لا يعني بالتأكيد أن وجهة تلك القوات القادمة سوف تكون للسيطرة على حلب فالأمر محكوم بتفاهمات روسية- إيرانية من جهة وتركية من جهة أخرى ولربما كان تقييد الأيدي التركية في حلب هو الذي دفع بها (وبفصائلها) إلى إشعال معركة وسط سورية (حماة وريفها) المرشحة للاستعار في الأيام القادمة بعد أن تم الإعلان عن تزويد فصائل المعارضة بصواريخ غراد بعيدة المدى (مداها ٤٠ كم) بعد أن كان الجيل السابق منها بمدى لا يزيد على ٢٠ كم في محاولة لإذكاء نار حروب المدن وضرب التجمعات السكانية الكبرى وهو ما يمكن أن يحدث صخباً كبيراً على المستويين الداخلي والدولي.

انتقدت دعوات سورية والعراق لوقف التدخل التركي في أراضيهما.. وتريد هدنة وإيصال المساعدات إلى حلب

أنقرة: التباين الروسي الأميركي يفاقم الحرب السورية.. وبوتين يلتقي أردوغان في إسطنبول

وكالات

بالترافق مع زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى مدينة إسطنبول التركية، حاول الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حرف منتدى الطاقة العالمي عن غايته الاقتصادية، على حين اعتبر رئيس وزرائه بن علي يلدريم أن التباين فيما بين روسيا وأميركا يفاقم الوضع في سورية.

ودعا أردوغان زعماء الدول المشاركة في النسخة الثانية والعشرين للمنتدى الذي يختتم أعماله في مدينة إسطنبول التركية يوم الخميس المقبل، إلى «توحيد الجهود من أجل إحلال الهدوء والسلام في سورية والعراق». كما دعا في كلمته أمام المنتدى إلى «بذل جهود مشتركة لوقف الأعمال القتالية في سورية، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية من دون أي عوائق إلى جميع من في حاجة إليها».

وبعد المنتدى الذي يشارك في أعماله ٤ رؤساء دول، وأكثر من ٢٥٠ وزيراً ومديراً تنفيذياً لكبرى الشركات العالمية، عقد الرئيسان التركي والروسي اجتماعاً بحثا فيه الأوضاع في المنطقة وتطوير العلاقات الثنائية.

وتوقعت مصادر إعلامية ألا يتمكن أردوغان وبوتين من جسر الهوة بينهما بشأن الوضع في سورية، لكنها أشارت إلى أن تركيا «ستحاول التوصل إلى اتفاق مع روسيا بخصوص إدخال مساعدات إنسانية إلى حلب».

وعشية وصول بوتين إلى تركيا أمس، وصف رئيس الوزراء التركي الوضع في سورية بـ«المعقد للغاية»، وأشار إلى الوجود الروسي في هذا البلد والذي جاء بناء على «دعوة رسمية من النظام»، لافتاً إلى أن الولايات المتحدة «تترأس.. تحالفاً لمحاربة إرهاب تنظيم داعش». وكشف أن «الأتراك يعملون، كما يعمل الإيرانيون، على إنهاء الحرب في سورية، ونضع كل طاقاتنا في محاربة الإرهاب»، واستدرك قائلاً: «ولكن غياب التعاون الروسي الأميركي يزيد الأمور تعقيداً».

وشدد يلدريم في مقابلة مع وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء، على أن «تركيا تسعى إلى توحيد الجهود الروسية والأميركية والإيرانية» متوقعاً انضمام السعودية إلى تلك الجهود. وأضاف «بهذا سنتمكن من إيقاف إراقة الدماء في هذا البلد وسيتم إنقاذ أرواح المدنيين المسالمين.

وأشار إلى أن أميركا تدعم تركيا في مواجهة داعش لكنها أيضاً تدعم حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب، اللتين تعتبرهما أنقرة فروع سورية لحزب العمال الكردستاني المحظور تركياً، ومدح في المقابل روسيا، إذ قال: «أنا واثق من أن روسيا تلعب دوراً كبيراً في إحلال السلام لدورها الشرق الأوسطي الكبير»، لكنه دعا موسكو «إلى استخدام نفوذها للضغط على (الرئيس بشار) الأسد».

وأعتبر أن بلاده تفهم المعاناة في سورية أكثر من الأميركيين أو الروس لأن «تركيا هي امتداد لهذه الجغرافية التي تتعرض لهذه الحرب، وعلينا أن نعمل على إحلال السلام بكل ما أوتينا من إمكانيات».

وأشار إلى حصول «تقارب كبير» في المواقف التركية الروسية حيال سورية «خصوصاً بعد حادثة الطائرة الروسية»، مبيناً أن «الخلافات لا تزال موجودة.. وإن طرأت تحسنات على علاقات الدولتين بعضها أسرع مما كنا نتصور»، وذكر أن روسيا تعتبر «عملية درع الفرات معقولة وعادلة». ورداً على سؤال بشأن الخلافات التركية الروسية بشأن مدينة حلب، قال يلدريم: «يوجد الآلاف في حلب من المدنيين المسالمين الذين هم بأمس الحاجة إلى الغذاء والدواء، ولكن بسبب القصف المستمر لا يمكن إيصال هذه المساعدات لهم. الآن في حلب مأساة إنسانية بكل معنى الكلمة، وستتحمل كل الدول مسؤولية الوضع الإنساني في حلب أمام التاريخ. لذلك، يجب وعلى الفور الوصول إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وإيصال المساعدات الغذائية والدوائية للمدنيين. نحن مستعدون دائماً لإرسال هذه المساعدات حسب إمكانياتنا المتاحة»، لكنه أشار إلى أن «مسؤولية وصول المساعدات بأمان تقع على عاتق روسيا وعلى (الرئيس) الأسد».

وفي شأن آخر، كشف يلدريم أنه سيلتقي نظيره الروسي ديميتري ميدفيدف عقب الزيارات المتبادلة لرئيسي البلدين من دون تحديد تاريخ لهذا اللقاء، مبيناً أن اللقاء سيبحث مسائل متعلقة بالاستثمار، والتجارة والطاقة والمواصلات والزراعة.

وفي وقت سابق، انتقد يلدريم في كلمة له مطالبة سورية والعراق بوقف التدخل التركي في شؤونهما ووجود قوات تركية على أراضيهما! واعتبر، وفقاً لوكالة «الأناضول» التركية للأنباء، أن تركيا تأتي في قائمة الدول الأكثر تضرراً من حالة عدم الاستقرار السائدة في سورية والعراق، وشدد على أن حكومته ستستمر في مكافحة المنظمات الإرهابية الناشطة في المنطقة إلى أن يتم إبعاد خطرهم تماماً عن الأراضي التركية، في إشارة إلى حزب العمال الكرستاني ووحدات حماية الشعب وداعش الموجودة في كل من العراق وسورية.

وتابع يلدريم قائلاً: «هناك دول لا تربطها حدود ولا روابط أخرى بدول المنطقة، إلا أننا نجدها تقوم بنشاطات في سورية والعراق، إلا أن هذين البلدين يلتزمان الصمت حيال هذه النشاطات، ويبديان استياءهما من تبني تركيا لقضايا المنطقة، وعليهما ترسيخ مفهوم الدولة أولاً في بلدانهم ومن ثمّ التحدث بحق تركيا وإطلاق تصريحات بشأنها». واستطرد: «إذا لم تتدخلوا من أجل مكافحة العناصر الإرهابية والمشاكل التي تعم بلدانكم، فإنّه من البديهي أن تأخذ تركيا كافة تدابيرها من أجل حماية مواطنيها وأمن حدودها».

ومنذ شهر آب الماضي، توغلت القوات التركية في الشمال السوري ضمن عملية «درع الفرات» بهدف مساعدة ميليشيات الجيش الحر من أجل تطهير المنطقة من إرهابيي داعش و«حماية الشعب»، وفي المقابل تصف دمشق هذه العملية بأنها «عدوان على سورية وخرق لسيادتها وحرمة أراضيها»، مشددةً على أنها «ستقوم بالتصدي لهذا العدوان والرد عليه بالوسائل المناسبة في إطار دفاعها عن سيادتها الوطنية».

كما وجهت الحكومة العراقية اتهامات مماثلة للسلطات التركية بسبب رفض أنقرة سحب مجموعتها العسكرية من قاعدة بعشيقة الواقعة شمالي مدينة الموصل العراقية. والأسبوع الماضي، أرسلت وزارة الخارجية العراقية طلباً رسمياً لمجلس الأمن بعقد جلسة طارئة لمناقشة «التجاوز» التركي على الأراضي العراقية والتدخل في شؤون العراق الداخلية.

أردوغان وبوتين خلال مؤتمر الطاقة العالمي في اسطنبول (رويترز)

لوضع حد لـ«جهنم سورية»

ألمانيا تدعو إلى مزج المشروعين الروسي والفرنسي

وكالات

بعد إخفاق مشروعي القرارين اللذين تقدمت بهما باريس وموسكو إلى مجلس الأمن الدولي السبت الماضي اقترحت ألمانيا أمس توحيد المشروعين في مشروع واحد «يضع حداً لجهنم في سورية».

وكان مجلس الأمن الدولي، قد أخفق السبت الماضي، في تبني مشروعي قرارين، أحدهما فرنسي والآخر روسي، يدعوان إلى هدنة والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى مختلف أنحاء سورية، لكن المشروع الفرنسي تضمن وقفاً للتحليقات الجوية فوق حلب، وهو ما دفع موسكو إلى استخدام الفيتو ضده، على حين اختلف عنه المشروع الروسي بأنه جاء متوافقاً مع اقتراحات المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا التي قدمها الخميس الماضي حول خروج جبهة فتح الشام (النصرة سابقاً المدرجة على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية) من أحياء حلب الشرقية وطورته موسكو ليشمل خروج كل المسلحين من تلك الأحياء. كما دعا إلى ضرورة فصل «المعارضة المعتدلة» عن « النصرة» باعتبارها منظمة إرهابية، لكنه لم يتمكن من الحصول على موافقة تسعة أعضاء في مجلس الأمن، وهو الحد الأدنى اللازم لإقراره.

وأمس نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» عن مصادر في وزارة الخارجية الألمانية أن «الحديث يدور حول التوصل إلى إمكانية مزج المشروعين، وصياغة مشروع واحد من شأنه أن يلاقي دعماً في مجلس الأمن، لـ «يضع حدا لجهنم في سورية».

«معارضة الرياض» تدعو حلفاءها الإقليميين لمساندة «المعتدلة»

الوطن- وكالات

دعت «معارضة الرياض» السعودية وقطر وتركيا من دون أن تسميها إلى دعم من سمتها «الفصائل المعتدلة» في سورية بالسلاح النوعي، بعدما أيقنت أن هذا الدعم غير ممكن من واشنطن، نافية تلقي تلك «الفصائل» أي أسلحة مضادة للطيران، على حين جددت مواقفها السياسية السابقة من العملية السياسية في سورية.

وبعد اجتماع استمر ليومين في العاصمة السعودية الرياض وفق وكالة «فرانس برس» ناقشت «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة «تطورات الوضع الميداني وأثره في العملية السياسية»، زاعمة أن «المسؤولين عن تدمير العملية السياسية ونسف أسسها ومتطلبات نجاحها هم النظام وحليفاه الروسي والإيراني عبر انتهاج سياسة الأرض المحروقة في أنحاء سورية ولا سيما محافظة حلب»، وذلك حسب بيان تلاه المتحدث باسمها سالم المسلط.

وجدد المسلط موقف «العليا للمفاوضات» برفض وجود الرئيس بشار الأسد «في حاضر أو مستقبل سورية» مشيراً إلى أن بيان الرياض ينص على «هيئة حكم انتقالي ضمن مرحلة لا تشمل (الرئيس) الأسد».

وادعى المسلط أن الهيئة بذلت «جهوداً استثنائية من أجل إنجاح العملية السياسية»، وأن «النظام وحلفاءه تحدوا بشكل سافر القانون الدولي الإنساني بارتكابهم جرائم حرب وجرائم بحق الإنسانية أدت إلى انسداد أفق العملية السياسية وتحولها إلى مجرد غطاء لعمليات القتل الجماعي للسوريين قصفاً وتجويعاً وحصاراً.

وكان الجيش العربي السوري أطلق في ٢٢ أيلول الماضي عملية واسعة في حلب لاستعادة الأحياء الشرقية في المدينة من أيدي الميليشيات المسلحة وحليفها تنظيم جبهة فتح الشام الإرهابي (النصرة سابقاً) تمكن خلالها من تحقيق تقدم واضح فيها، ما دفع القوى الغربية إلى التداعي لعقد اجتماع في مجلس الأمن بحثوا خلاله مقترحين لوقف إطلاق النار في المدينة الأول الفرنسي تضمن وقفاً للتحليقات الجوية والآخر روسي مضاد لا يتضمن وقفاً للطيران إلا أن المشروعين سقطا مساء السبت الماضي بعد استخدام الفيتو الروسي مع الأول ولرفض أغلبية أعضاء المجلس المشروع الثاني.

وفي تصريح نقله موقع «الدرر الشامية» المعارض دعا المسلط إلى دعم «الفصائل المعتدلة في سورية بغية حماية المدنيين وذلك بعد إخفاق مجلس الأمن في إصدار أي قرار حول ذلك»، داعياً مجلس الأمن الدولي إلى اعتماد قرار ملزم يوقف «القصف والتغيير الديمغرافي» بسورية. كما دعا الجامعةَ العربية للتدخل الفوري لحماية «استقلال سورية»! بالمقابل أعلن عضو الهيئة المعارضة «منذر ماخوس» أن الهيئة ستتوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد إخفاق مجلس الأمن يوم أمس الأول في إصدار أي قرار يحمي المدنيين مشيراً إلى أن نحو ٢٠ مدينة تتعرض لمحاولات تغيير ديمغرافي، من دون أي توضيح لكيفية توجه الهيئة إلى الجمعية العامة على اعتبار أن الأمم المتحدة لم يصدر عنها حتى اليوم أي اعتراف بالهيئة. وأضاف ماخوس: «إن المعارضة ترفض خروج الفصائل التي تدافع عن الشعب السوري من حلب على حين تبقى الميليشيات العراقية والأفغانية التي استقدمها (الرئيس) الأسد لقتل الشعب السوري»، في إشارة إلى المبادرة التي طرحها المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا الخميس الماضي التي تتضمن دعوة جبهة فتح الشام الإرهابية (النصرة سابقاً) إلى الخروج من الأحياء الشرقية لحلب، والتي طورتها موسكو في مشروعها الذي رفض مجلس الأمن تبنيه ليتضمن خروج الميليشيات المسلحة من تلك الأحياء. وبعد الأنباء التي تناقلتها مواقع معارضة ووسائل إعلام محلية وأجنبية عن وصول دفعات من الأسلحة المضادة للطيران إلى الميليشيات المسلحة في الشمال السوري سئل المسلط عن الأمر فأجاب: إن «المعارضة لم تتلق أي مضادات طيران وإلا لما كانت هذه الحال في سورية». وفي مؤشر ليس على توتر العلاقة مع واشنطن فقط بل انسداد أفق توقعات معارضة الرياض من الحليف السابق أكد المسلط أن معارضته لا تنتظر من الرئيس الأميركي باراك أوباما أو من سيخلفه، تزويدها بأسلحة نوعية، لكنه بالمقابل قال: «نعول كثيراً على أشقائنا وعلى الدول الصديقة التي وقفت مع الشعب السوري»، في إشارة اعتبرتها وكالة الأنباء الفرنسية «مرجحة إلى دول داعمة للمعارضة مثل السعودية وقطر وتركيا».

وأضاف المسلط: «لا بد من أن يرفع هذا الحظر على تزويد المعارضة بالسلاح النوعي». واعتبرت «فرانس برس» أنه وحسب تقارير صحفية أميركية، يدور نقاش في واشنطن حول تزويد المعارضة بأسلحة من هذا النوع ولا سيما تلك المضادة للطيران، وهو ما امتنعت الإدارة الأميركية في الأعوام الماضية عن الموافقة عليه خوفاً من وقوع هذه الأسلحة في أيدي تنظيمات متطرفة تقاتل في سورية».

قلل من أهمية التوتر بين واشنطن وموسكو

مسعد: الانتخابات تؤثر على قرارات الإدارة الأميركية الحالية

وكالات

اعتبر رئيس «مجموعة حميميم» للمعارضة السورية الداخلية إليان مسعد أن الانتخابات الأميركية تؤثر على قرارات الإدارة الأميركية الحالية، ولذلك لا تتخذ «قرارات رشيدة»، لكنه قلل من أهمية التوتر في العلاقة بين موسكو وواشنطن، ورأى أنها لن تؤدي إلى مواجهة مباشرة بين قوات الدولتين في سورية. وفي حديث لصحيفة «إيزفيستيا» الروسية نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» مقتطفات منها، قال مسعد: إن الولايات المتحدة تشهد حملة انتخابية، ولذلك لا تستطيع اتخاذ قرارات رشيدة، مشيراً إلى أن قوى معينة في البنتاغون ووزارة الخارجية تريد عدم التعاون مع روسيا حول سورية. ورأى مسعد أن الأزمة في العلاقات بين واشنطن وموسكو لن تؤدي إلى مواجهة مباشرة بين قوات الدولتين في سورية، لأن البلدين احتفظا بالتنسيق في المجال العسكري لتجنب وقوع حوادث جوية. وأضاف مسعد: إن الخطر الرئيسي يتمثل في احتمال بدء تزويد جماعات مسلحة بأسلحة حديثة لمواجهة الطائرات والمروحيات الروسية وإرغام موسكو على إرسال قوات برية إلى سورية، مؤكداً أن خطوات واشنطن المقبلة ستحدد مسار تطور الأحداث. واعتبر مسعد، أنه يجب على الجانب الأميركي أن يعود إلى التعاون مع روسيا ويؤكد تمسكه بالجهود السلمية، أو يعتمد على قوى لا تسمح بحل الأزمة السورية سياسياً. وأشار مسعد إلى أن الوضع بشأن المفاوضات السورية السورية قد يتغير في حال تحقيق النصر على المسلحين في حلب، لأنه لن يبقى لواشنطن في هذه الحالة إلا أن تضغط على المعارضين الموالين لها لإشراكهم في المفاوضات.